

الأمن البيئي واستراتيجيات ترقيته (مقاربة للأمن الإنساني)

لطالي مراد

طالب سنة ثانية دكتوراه

كلية الحقوق، جامعة باتنة

الملخص

إن طبيعة العلاقة بين البيئة والأمن علاقة متباينة، فمن جهة كلما كنا في بيئة سليمة وصحية ازدادت فرص الأمن وارتقت، لكن من جهة أخرى كلما ارتفع مستوى الأمن الإنساني قد يؤدي إلى اتجاهين إما للمحافظة وحماية البيئة من طرف الإنسان أو ازدياد الاعتداءات عليها لأجل اشباع الحاجيات اللامحدودة للفرد. والأمن البيئي من مقرب الأمن الإنساني هو وصول الإنسان إلى حالة من الطمأنينة وقدرته على ممارسة الخيارات المختلفة من خلال العيش في ظروف بيئة ملائمة، فالأمن البيئي يركز على مسائل أكثر أهمية منها تبادل المعلومات المتعلقة بالبيئة ومسألة حقوق الإنسان، وتأثير العولمة، وتأثيرات أنماط الاستهلاك للدول الشمال على الجنوب. ويركز على معالجة سبب التدهور البيئي من جذوره، وذلك بخفض وتيرة مساهمة الإنسان في هذا التدهور. وبالنسبة للسياسات البيئية التي ينتهجها الأمن الإنساني بصفة عامة والأمن البيئي بصفة خاصة هناك ثلاث استراتيجيات أساسية هي استراتيجية استباقية تهدف لمنع الحركات المنتجة لأسباب للأمن البيئي، واستراتيجية وقائية تتعامل مع أسباب ودوافع التهديدات، ثم استراتيجية الحماية تعمل على احتواء التدهور البيئي والحد من آثاره.

Abstract

The nature of the relationship between the environment and the security different relationship, so who side spoke sound and healthy environment we were in opportunities of the security increased and advanced, but on the other side spoke level of the humanitarian security rose may two directions perform to either for the protection of the environment from edge of the human or increase of the assaults on her for the sake of satiation of the needs unbounded for each person. The environmental security from the approaching human security he arrival of the human to case from the assurance and estimated him on practice of the different choices through the living in suitable circumstances of environment, so the environmental security concentrates on issues most importance from her information exchange related in the environment, and question of the human right and the impact of the globalizing, and impacts manners of consumption for the states the north on the south, treatment reason of the environmental deterioration the roots embeds on, and that in reduction of manner the contributing human in this deterioration.

For the environmental politics which follows her the human security in general and the environmental security particular there strategic essential, it is strategic preemption aims for the motive producer for reasons most faithful environmental, and strategic preventive reasons deal with and the propelling threats, then the strategic precaution ailment of the environmental deterioration and the limiting his works on effects.

مقدمة:

إن أمن الإنسان لا يقل شأنًا عن أمن الدولة وليس هناك تعارض بينهما، فلا يمكن أن تكون دولة آمنة لمدى طويل ما لم يكن مواطنوها بمأمن، فالأمن الحقيقي يركز على الفرد وليس الدولة فحسب. وأن المفهوم الشامل والكامل للأمن يأخذ بعين الاعتبار قضية التنمية الشاملة والتماسك الاجتماعي والسيادة القانونية في سلم الأولويات. وفي السنوات الأخيرة بلور الباحثون في العلاقات الدولية وغيرها من المجالات تصور للأمن على نطاق واسع بالانتقال من مفهوم الدولة الذي يركز على الأمن القومي تجاه الأمن البشري الذي يركز على الفرد ورفاه الإنسان، وهنا بدأ النظر للتغير البيئي من خلال عدسة الأمن الإنساني. فالأمن الإنساني هو المنطق الموجه لكيفية التعامل الشامل مع كل تهديد مرتبط بالحق في الحياة وجودة الحياة، وكفلسفة مركزة على حقوق الإنسان ومن أجله ومحقق لإنسانية الإنسان ككائن طبيعي وكفاعل في بيئة اجتماعية واقتصادية، وكمواطن فاعل في بيئة سياسية ومنتج في بيئة منشئة، وبالأساس المصدر والفاعل والإنسان والغاية¹. والذي يتحقق بالأبعاد السبعة للأمن الإنساني وهي: الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصحي والغذائي والثقافي والبيئي الذي هو موضوع دراستنا.

ولعل أهم تهديد يمس الأمن الإنساني خاصة في العقود الأخيرة هو التهديد البيئي، والذي أصبح يطرح بقوة لما يشهده العالم من تغيرات مناخية أنتجت العديد من الأخطار. ومن بين أهم وأنجع الطرق لترقية الأمن البيئي نجد التخطيط الاستراتيجي الذي يعد أحد الآليات التي يستخدمها الأمن الإنساني، وذلك عبر وضع خطط استباقية ووقائية وحماية تحد من حدة هذه الأخطار حين وقوعها أو تجنبها أو كيفية التعامل معها إيجابيا، فالإنسان في الأخير هو الغاية من كل ذلك.

لذلك كانت إشكالية البحث تتمحور حول مفهوم الأمن البيئي وسبل ترقيته من خلال اتباع نموذج استراتيجيات الأمن الإنساني. أي محاولة وضع تصور لمفهوم الأمن البيئي من مقرب الأمن الإنساني عبر تحديد طبيعة العلاقة بين الأمن والبيئة. ثم التعرض لأحدى أهم الآليات التي يستخدمها الأمن الإنساني في التصدي للتهديدات البيئية وهي الخطط الاستراتيجية. ولمعالجة هذه الإشكالية اتبعنا الخطة التالية في تحليل الموضوع:

المبحث الأول: الأمن البيئي مقارنة للأمن الإنساني

المبحث الثاني: التهديدات البيئية واستراتيجيات ترقية الأمن البيئي

¹ محمد برقوق. محاضرات أُلقيت على قسم الماجستير جامعة فرحات عباس سطيف 2012.

المبحث الأول: الأمن البيئي مقارنة للأمن الإنساني

المطلب الأول: العلاقة بين البيئة والأمن

بما أن البيئة هي الوسط الذي يحي فيه الإنسان وهو في احتكاك مباشر معاً، فهو حتماً يتأثر بالتغيرات التي تصيب البيئة سواء بالإيجاب أو بالسلب من جميع جوانب حياته. فمثلاً جانب الأمن الذي يطمح الإنسان دائماً الحصول عليه والتمتع به يتأثر بالبيئة من جهة، ويؤثر وجوده من عدمه في البيئة من جهة أخرى. فما هي جوانب هذه العلاقة التي تربط البيئة بالأمن؟

الفرع الأول: تأثير البيئة على الأمن

إن التمتع ببيئة صحية وسليمة يزيد مما لا شك فيه من فرص الأمن لدى الأفراد. فتوفير الموارد الطبيعية بشكل كافي وعادل يساهم في تلبية رغبات الأفراد ويحقق لهم الأمن الغذائي والاقتصادي ويخلق فرص عديدة للتنمية، فالتحرر من الحاجة ركيزة أساسية في ترقية الأمن. كما أن وجود عناصر طبيعية خالية من التلوث سيساهم بشكل كبير في الانتفاع بها بأقصى حد ويرفع مستوى الأمن الصحي والغذائي، ويقلص من نسبة التهديدات في هذا الجانب. إضافة إلى أن التغير المناخي له جوانب إيجابية، فهو فرصة بالنسبة للمناطق الباردة لاتساع موسم الزراعة بسبب الحرارة، وإمكانية ظهور نباتات جديدة، وبالتالي يتأثر الأمن الغذائي بذلك.

كما أن المشاكل البيئية نتيجة لطبيعتها عبر الحدودية خلقت فرص إيجابية لمختلف دول العالم المتعارضة للاجتماع في طاولة واحدة من أجل إيجاد حلول مشتركة، فالمؤتمر الواحد والعشرون للتغير المناخي الذي عقد بباريس في ديسمبر 2015 شهد توقيع أكثر من 195 دولة على الاتفاقية الإطارية وهو رقم قياسي وصلت إليه الأمم المتحدة. هذا المفهوم يستدعي تبني مقاربة تعتمد أساساً على عولمة العلاقة بين الدول، فلم يعد الأمر يتعلق بأمن الدولة وحدودها فقط بل أمن الكوكب بأكمله، لأن التهديدات البيئية مثل الاحتباس الحراري وثقب الأوزون وتقلص الموارد الجينية وغيرها ذات طابع عالمي تستدعي البحث عن إمكانية تصحيح وتقريب ومزج المقاربات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والأخلاقية، والتي من نتائجها تعزيز فرص السلام وصنع عالم موحد خالي من الحروب، وهذا يصب في خانة تحقيق الأمن السياسي العالمي¹.

لكن في الجانب المقابل فإن التدهور البيئي والتغيرات المناخية الحاصلة قد تؤثر بشكل سلبي على الأمن بل وحتى تؤدي إلى انعدامه. فالتقديرات تشير إلى أن ظاهرة التصحر التي تواجهها الدول العربية تهدد أكثر من 2,87 مليون كم مربع أي خمس مساحة الدول العربية². إن التغير المناخي سيؤثر على نقص المياه مما يقلص الإنتاج الزراعي فيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهذا كفيل بتهديد الأمن القومي. كما أن ندرة الموارد الطبيعية لعبت دور مهم وبارز في الصراعات العرقية والدينية في عدة مناطق من العالم، منها حالة روندا

¹. Michel Frederick. La sécurité environnementale, éléments de définition. Revu études international. Vol 24 N24.1993. p 762. www.erudit.org. www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr09.shtml

². تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية. ص 40.

منتصف التسعينات حيث عاشت حالات عنف مسلح خطير جدا، كان سببه اجتماع عوامل عدة من بينها اللامساواة بين أفراد المجتمع وندرة الأراضي الزراعية وتدهورها مما قلص من فرص العمل في قطاع الزراعة، وأزمة البن وتصدير الشاي، إضافة إلى عوامل أخرى أدت إلى حرب أهلية خلفت إبادة جماعية¹. وكذلك الحال في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تزايد الصراع بين المزارعين والرعاة على ندرة الأراضي المنتجة بسبب الزحف المستمر للتصحّر.

من جهة أخرى فاستغلال الموارد الطبيعية واستخراجها مثل المواد الطاقوية والمناجم والغابات بطرق مشبوهة أو غير شرعية، قد يؤثر سلبا على السكان المحليين ويخلق لديهم جو من اللأمن نتيجة التهديدات التي تطلقها هذه المشاريع. فمضي الدولة الجزائرية في عملية استخراج الغاز الصخري دون استشارة واسعة للفاعلين في الميدان ودون تقييم بدقة للأثر البيئي لهذا المشروع، أدى بسكان منطقة عين صالح إلى تعبير عن رفضهم له وتخوفهم الشديد من التهديدات التي قد يتسبب فيها هذا المشروع على أمنهم الصحي والبيئي، خاصة أن طريقة استخراج هذا النوع من الغاز التي يستعمل فيها الماء بكميات كبيرة ويصبح فيما بعد محمل بمعادن ثقيلة ليتم دفنه في باطن الأرض.

وقد أصدر فريق بين حكومي (Intergovernmental Panel on climate change IPCC). تقرير سنة 2007 خلص إلى أنه من المرجح زيادة حدة الكوارث الطبيعية بشكل لافت بسبب التغير المناخي والاحتباس الحراري، والتهديدات الناتجة عنها تمس بوجود الدول واستقرارها، واحتكار استعمال القوة من طرف الدولة، واستقرار البيئة التحتية وأمن وحياة المواطنين والأفراد وتجاوزات بين الدول المتجاورة مما يخلق النزاعات عبر الحدود². كما أنه من جهة أخرى أشارت الإحصائيات إلى أن عدد اللاجئين البيئيين أكثر بكثير من اللاجئين العاديين المعروفين لدى الأمم المتحدة. لذا فالتغير المناخي عامل أساسي في خلق جو من اللأمن على كافة المستويات

الفرع الثاني: تأثير الأمن على البيئة:

إن تمتع مجموعة من الأفراد أو مجتمعات بمستويات عالية من الأمن قد ينعكس إيجابا على البيئة التي يعيشون فيها. فالأمن الثقافي والوعي ساهم في الحفاظ على الآثار والمناطق المحمية. وتوفر الأمن الغذائي وتقليص نسبة الفقر يساهم بشكل ملموس في حماية البيئة من الاعتداءات جراء البحث عن لقمة العيش، كما هو حاصل مثلا في اصطياد الحيوانات المهددة بالانقراض والذي يتم في الغالب من طرف أناس فقراء. فكل إنسان في هذا الكوكب له حاجات أساسية متمثلة في الهواء الذي يتنفسه والماء الذي يشربه والغذاء الذي يأكله، فالتحرر من حاجة هذه

³. Michael Renner. Introduction to the Concepts of Environmental Security and Environmental Conflict. Institute for Environmental Security. Art. 2006. P 7. www.envirosecurity.org/ges/.../IESPP_I-C_Introduction.pdf

². James G. McGann. L'influence grandissante des think tanks américains dans le processus d'élaboration des politiques de sécurité contemporaines. Article de Revue internationale et stratégique. n° 82.2011/2. P119. www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=RIS_082_0119

العناصر والحياة الكريمة يساهم بشكل إيجابي في تقليص الاعتداءات على البيئة، ومنع تدهورها من طرف الإنسان. رغم أن هذا مفهوم نسبي، لأن إشباع حاجيات الفرد ليس له حدود، وبالتالي هنا تصبح المشكلة ليست في ندرة الموارد أم وفرتها وإنما في جشع الإنسان.

ومن جانب آخر فإن غياب الأمن أو انعدامه قد يؤثر بالسلب على المحيط البيئي. بحيث أن عدم التحرر من الحاجة والخوف تجعل الإنسان في سعي من أجل تأمينها حتى ولو لزم الأمر الاعتداء على البيئة واستنزاف الثروات خاصة غير المتجددة. إذن فالطاقة وندرة المياه والأمن الغذائي والأمراض المتنقلة هي من كبريات المسائل التي تحرك العلاقة بين الأمن والبيئة والصراعات¹.

يمكن القول في الأخير أن طبيعة العلاقة بين البيئة والأمن علاقة متباينة، فمن جهة كلما كنا في بيئة سليمة وصحية ازدادت فرص الأمن والعكس صحيح. لكن من جهة أخرى كلما ارتفع مستوى الأمن الإنساني قد يؤدي إلى اتجاهين إما للمحافظة وحماية البيئة من طرف الإنسان أو ازدياد الاعتداءات عليها لأجل اشباع الحاجيات اللامحدودة للفرد.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن البيئي

يرى بعض الدارسين أن "الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم هدفاً لهجوم، وهي تتمثل في بقاء الدولة واستقلالها الوطني والوحدة الترابية والرفاه الاقتصادي، أيضاً الهوية الثقافية والحريات الأساسية"². لكن الأمن الإنساني يعرف الأمن بأنه "تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحرية"³. فالبعد البيئي يعتبر العامل الأبرز الذي سمح بظهور فكرة الأمن الإنساني وحصول هذا التغير الراديكالي في مفهوم الأمن على الأقل في الجانب النظري، فيرى المختصون في التحليل الاستراتيجي أن الأبعاد غير العسكرية أخذت مكانة مهمة في سلوك الدول وعلى رأسها البعد البيئي نتيجة للتغيرات المناخية التي تحصل في الواقع، حيث تتميز باتساع وسرعة انتشارها. وهو ما لفت إليه الانتباه العديد من كتابات المختصين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNPE وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD، مما أقنع الدول بأن التهديدات التي تواجهها لم تعد في شكل عسكري فقط بل اتسعت إلى التهديدات البيئية.

الفرع الأول: تعريف الأمن البيئي:

إنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف دقيق ومحدد للأمن البيئي فالفكرة تبدو غامضة، ويبرز هنا بعدان تقليديان في تعريف الأمن البيئي: البعد الأول يركز على أمانة البيئة عبر سلسلة من الخطوات لضمان صيانة النظام

¹.Michael Renner. Op. cit. p 6.

².سهير ابراهيم حاجم الهيتي. الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. الطبعة الأولى. منشورات حلي الحقوقية. لبنان. 2014. ص 238.

³. برنامج الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009. ص 4.

الايكولوجي، بحيث ركز التعريف على مفاهيم البيئة والأمن في سياق التنمية المستدامة بدلا من الصراعات ومحاولات حلها، ويفترض أن تأمين النظام الايكولوجي أساسي للأفراد وصحة المجتمع¹. فبرنامج الأمم المتحدة UNPD أشار إشارة مختصرة إلى أن المحافظة على الأمن الدولي يمر حتما عبر تحقيق الأمن البيئي لأن المشاكل البيئية هي مزيج من التدهور البيئي. وهنا يصبح تعريف الأمن البيئي بـ "وصول الإنسان إلى حالة من الطمأنينة وقدرته على ممارسة الخيارات المختلفة من خلال العيش في ظروف بيئة ملائمة"²، فالأمن البيئي إذن يشتمل على ثلاث عناصر هي:

- 1- استغلال المستديم للموارد المتجددة وغير المتجددة.
 - 2- حماية عناصر البيئة المختلفة استباقا من التلوث قبل ان يخلق صعوبات بالنسبة لتجدها الطبيعي.
 - 3- تخفيض الحد الأقصى للتهديدات المتعلقة بالأنشطة الصناعية³.
- البعد الثاني حدد الأمن البيئي بأنه المنطقة التي تتفاعل فيها الاهتمامات البيئية والاستراتيجيات الأمنية، هذا التعريف يفترض ارتباط وثيق بين القضايا البيئية ومخاوف تتعلق بالأمن القومي، ويشترط دعاة هذا البعد ثلاث روابط أساسية وهي أثر المشاكل البيئية على احتمال حدوث الصراعات والحروب وأثرها على سبل البقاء الانساني واثار الحروب على التدهور البيئي⁴. وهنا يعرف الأمن البيئي بأنه (محور الأمن الوطني بحيث يضم العلاقة الديناميكية المتداخلة بين الموارد الطبيعية والنسيج الاجتماعي للدولة وعامل على استقرار المنطقة)⁵. وفي هذا التعريف حصر لجانب من العلاقة بين الفرد والبيئة في الموارد واستخدام كلمة النسيج الاجتماعي بدل الفرد وفي إطار الدولة ومحور الأمن الوطني بمعنى أن يتم داخل الدولة وهي الغاية منه. فمن خلال هذه التعريفات فإن الأمن البيئي يعتبر أساس الأمن القومي والأمن الإنساني معا الذي يرتبط ارتباط وثيق مع حالة البيئة.
- ويرى أنصار الأمن البيئي بأنه أكثر من مجرد جعل الدفاع مسألة إيكولوجية «the greening of defence»، لأن مسألة التهديدات البيئية لا تعترف بالحدود⁶، وتشكل خطر داهم على التدهور البيئي على المدى الطويل. فالأمن البيئي يركز على مسائل أكثر أهمية منها تبادل المعلومات المتعلقة بالبيئة ومسألة حقوق الإنسان، وتأثير العولمة،

¹ ابراهيم محمد التوم ابراهيم وأحمد حمد ابراهيم الفايق. أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات الأمنية. جامعة الخرطوم. 2013. ص 167.

² محمد أحمد علي العدوي. الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان.. مركز الإعلام الأمني. جامعة اسبوط مصر. www.policemc.gov.bh

³ Michel Frederick .Op.cit. p 758.

⁴ ابراهيم محمد التوم ابراهيم وأحمد حمد ابراهيم الفايق. مرجع سابق. ص 167.

⁵ Norman Myers. What is Environmental Security?. Institute for Environmental Security. 2004. www.envirosecurity.org

⁶ Rita Floyd. The environmental security debate and its significance for climate change. 2008. p 6 wrap.warwick.ac.uk/.../WRAP_Floyd_Floyd_The_Environmental

وتأثيرات أنماط الاستهلاك للدول الشمال على الجنوب. ويركز على معالجة سبب التدهور البيئي من الجذور، وذلك بخفض وتيرة مساهمة الإنسان في هذا التدهور¹.

الفرع الثاني: أهمية الأمن البيئي:

أخذت قضايا البيئة بعدا استراتيجي إذ لم يعد نشوب التوترات والنزاعات العسكرية قاصرا على حدوثها بمفردها، ولكن أصبحت ممتزجة بتحديات عالمية جديدة وواسعة النطاق، وبات الارتباط بين مشاكل البيئة والأمن الدولي في تزايد². يعتبر الأمن حلقة مهمة في السلام والأمن الوطني وحقوق الإنسان أخذ العالم يهتم بها، فخلال 100 سنة القادمة تشير التقديرات إلى أنه سيتم تحويل ثلث مساحة الأرض لذلك سوف يكون صعب الاختيار ما بين الاستهلاك والنظام البيئي والمحافظة والتسيير³. إذن مع ارتفاع وتيرة التدهور البيئي زادت الأهمية والحاجة إلى تبني مفهوم الأمن البيئي، لأن الإنسان قام بإهمال مقومات الحياة (النظام البيئي والتنوع البيولوجي) التي تمدنا بالماء والأكل والدواء والهواء النقي. كما أن أهمية الأمن البيئي تبرز في الحفاظ على الموارد الطبيعية والابتعاد عن شبح الندرة، وذلك بالاستغلال الرشيد لهذه الموارد على مبدأ المساوات بين الأجيال الحاضرة، وعلى مبدأ الإنصاف مع الأجيال المستقبلية.

كذلك الأمن البيئي يساهم في خلق بيئة آمنة صحيا وغذائيا وبالتالي يوسع من دائرة البيئة كفاعل ومتأثر، وعدم حصر البيئة في مفهوم التنوع البيولوجي فقط، بل كوسط منتج للفرص الاجتماعية. ثم إن الأمن البيئي يعزز ويرجع من قيمة حقوق الإنسان البيئية ليس كمجرد نصوص مكدسة في المواثيق والقوانين الوطنية، بل يتعداها إلى التمكين من الوصول إليها ثم الانتفاع بها من خلال وضع آليات وبرامج لذلك. في خضم كل هذا فاليوم لا يمكن الحديث عن الأمن الإنساني دون التركيز على الركن الأساسي فيه وهو الأمن البيئي، فلو أننا رجعنا إلى الوراء قليلا نجدد من أهم العوامل التي كانت السبب في التغيير الراديكالي في مفهوم الأمن وظهور فكرة الأمن الإنساني هو العامل البيئي إلى جانب العامل الاقتصادي.

فمن خلال الأمن البيئي تتحقق كل بنود المواثيق المتعلقة بالبيئة، والتي منها التقليل من آثار التدهور البيئي بأشكاله المختلفة وإيقاف الاعتداءات والصراعات حول مناطق الموارد الانتقالية، وادخال البيئة في المناهج التعليمية، والتعاون الدولي والاقليمي في مجال حماية البيئة وتنميتها⁴.

4. Norman Myers. Op. cit.

². سهير ابراهيم حاجم الهيتي. ص 244.

³ - Norman Myers. Op.cit.

⁴. ابراهيم محمد التوم ابراهيم وأحمد حمد ابراهيم الفايق. مرجع سابق. ص 169.

المبحث الثاني: التهديدات البيئية واستراتيجيات ترقية الأمن البيئي

المطلب الأول: التهديدات البيئية

من حيث نوع التهديدات البيئية يمكن أن نقسمها الى خمس مجموعات رئيسية وهي: التهديدات الصناعية والتكنولوجية والاتصالية والزراعية ثم العسكرية¹. ومن حيث مستويات التهديد هناك ثلاث أوجه وهي المستوى الجوي والمائي والأرضي، ولأن هذه التهديدات كثيرة ومتعددة سنقتصر الإشارة للبعض منا فقط.

الفرع الأول: التهديد على المستوى الجوي:

لعل أهمها استنفاد طبقة الأوزون Ozone hole، هذه الطبقة التي تبعد عن سطح الأرض ب 20 كلم، وتتكون من 90% من غاز الأوزون، ودورها هو حماية الكائنات الحية من الأشعة الضارة فوق البنفسجية ذات الموجات الطويلة (UVB) ومنعها من المرور عبر الغلاف الجوي. فرغم أنها ظاهرة تحدث سنويا بشكل طبيعي إلا أن تشهد اتساعا في قطر الثقب فوق مستواه العادي نتيجة انبعاث غازات ضارة على رأسها غاز كلور فلورو كربون CFC الذي ينتج خاصة عن أجهزة التبريد، إضافة إلى انبعاثات بعض الأنشطة الصناعية والنووية ذات الطابع العسكري والمدني واستعمال الأسلحة التي تطلق غاز أكسيد النتروجين².

هناك أيضا ظاهرة الاحتباس الحراري "Global warning" والتي تعتبر شديدة التعقيد تنشأ عند الارتفاع التدريجي في درجات الحرارة في أدنى طبقات الغلاف الجوي، نظرا لزيادة انبعاث الغازات الدفيئة عبر احتجاز الحرارة وامتصاص الأشعة تحت الحمراء عوض إرسالها للفضاء الخارجي³، وقد شبهه العالم جون بارتيس فوري بأنه ظاهرة مماثلة لحجز الغازات في الغلاف الزجاجي في البيوت الزجاجية⁴ وتتوقف حدته على مدى تواجد الغازات الدفيئة المسببة له كغاز ثاني أكسيد الكربون أساسا، حيث أن من أهم أسباب ذات مصدر طبيعي كالحرائق والبراكين التي تطلق غاز Co₂، وأخرى نتيجة أنشطة بشرية منها احتراق الوقود الأحفوري، ومخلفات استخدام أجهزة التبريد، وإزالة الغطاء النباتي بشكل واسع خاصة في المناطق الاستوائية، والنفايات بنوعها المنزلية والصناعية والتي تولد غاز الميثان.

الفرع الثاني: التهديد على المستوى المائي:

يعرف خطر تغير المناخ نقيضين، بين الوفرة المفرطة في الأمطار فمن المتوقع تغير معدلات وسقوط أمطار غزيرة في مناطق مثل شرق سيبيريا ووسطها وشمال غرب أمريكا الجنوبية مع زيادة احتمالات الفيضانات بفعل ارتفاع

¹. محند برقوق. مرجع سابق.

². موسوعة ويكيبيديا. تاريخ الإطلاع 2016/05/11. <https://ar.wikipedia.org>

³. أمينة دير. أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خيضر بسكرة. 2014. ص 61-62.

⁴. عبيرات مقدم. بلخضر عبد القادر. الطاقة التلوث والمشاكل البيئية العالمية. مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس سطيف. العدد 7. 2007. ص 48.

حرارة الكوكب¹، حيث يؤدي هطول الأمطار بكميات غير طبيعية مما يؤدي إلى زيادة منسوب المياه عن معدله في البحار والأنهار فتكون له آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية سلبية.

وفي مقابل ذلك فإن مناطق أخرى من العالم ستشهد جفافاً وندرة، إذ سينخفض معدل الأمطار في حوض البحر الأبيض المتوسط ومناطق من جنوب إفريقيا وأمريكا الجنوبية بحوالي 30 بالمائة عند ارتفاع الحرارة بمستوى درجتين ويزداد الوضع سوء بما نسبته 40-50 بالمائة عند زيادة بأربع درجات، في حين ستزداد دورات الجفاف بشكل أسرع².

الفرع الثالث: التهديد على المستوى الأرضي:

يعد تغير المناخ السبب الأهم في تدهور الأرض وفقدانها لوظيفتها ولما توفره من خدمات النظام الإيكولوجي، ويعاني حوالي ثلث سكان العالم أغلبهم في البلدان الفقيرة من حالات تدهور مختلفة تشمل التأثيرات المباشرة خسارة التربة للمغذيات وتخزين مياه التربة وتنظيمها والتنوع البيولوجي تحت الأرض، وهو ما يعني فقدان القدرة الإنتاجية أو التصحر، وموطن الحياة البرية، كما يعطل ذلك هجرة الحيوانات ويزيد من التنافس على الغذاء والمياه³.

بالإضافة للتأثيرات المتوقعة بارتفاع مستوى سطح البحر، فالمخاطر المحدقة بالأراضي ذات قيمة اقتصادية أكثر بسبب نقص الموارد المائية، وارتفاع معدلات التبخر وزيادة تركيز معدلات الكربون سوف يؤثر على تطور المساحات القابلة للزراعة في العالم فضلاً عن تلك المساهمة في الأنشطة السياحية. ومن أمثلة ذلك نجد ما يقرب 2 مليون كم² من الأراضي الواقعة تحت مستوى سطح البحر سوف تعرض للخسارة الاقتصادية بما يصل إلى 2 ترليون دولار عند مستوى الارتفاع، أما 20 مدينة ساحلية مهمة على غرار نيويورك وطوكيو شنغهاي وسان بطرسبرغ ولندن سوف تتأثر سلباً بذلك، وهو لا يقل خطراً عما ستواجهه المدن والدول الجزرية كالمالديف وجزر سليمان من خطر الغرق، وهو ما سيعني تشريد 150 إلى 200 مليون نسبة عن أوطانهم كلاجئين بيئيين⁴.

كما يعد تغير المناخ أحد المصادر تهديد للتنوع البيولوجي سواء كان ذلك بتغييرات توزيع الأنواع أو تزايد معدلات الانقراض أو تغييرات في توقيت التكاثر وتغيرات في فصل النمو⁵ فالأنظمة الإيكولوجية البحرية ستتأثر إنتاجيتها بصورة سلبية مع ارتفاع درجات الحرارة وزيادة حموضة المحيطات والانخفاض المحتمل في توافر الأكسجين بسبب هذه الآثار مجتمعة، وتعد معدلات حموضة المحيطات هي في أعلى المعدلات منذ 300 مليون سنة ومعدلات ارتفاع منسوب سطح البحر هي الأعلى منذ 6000 سنة، كما تشير توقعات بأنه للحفاظ على الشعاب المرجانية أكثر من 10 في المائة من هذه الأنظمة الإيكولوجية الفريدة يتطلب الحد من ارتفاع حرارة العالم دون 1.5 درجة مئوية.

¹. نفس المرجع. ص 48.

². محمد نعمان نوفل. اقتصاديات تغير المناخ. المعهد العربي للتخطيط. العدد 24. الكويت. 2007. ص 11.

³. توقعات البيئة. المرجع السابق. ص 90.

⁴. محمد نعمان نوفل. المرجع السابق، ص 12-13.

⁵. مجموعة البنك الدولي. المرجع السابق. ص 9.

وقد لوحظ تغيرات فسيولوجية للأسماك ويرقات الأسماك مع ارتفاع الحرارة دون درجتين مئويتين ودون الأخذ في الاعتبار حموضة المحيطات، من المتوقع أن تنخفض أعداد الأسماك التي يتم صيدها في بعض المناطق بصورة ملحوظة بحلول عام 2050 حيث تهاجر إلى المياه الأكثر برودة¹. في حين وتعرض المناطق القطبية حالياً لبعض التغيرات الأكثر سرعة على كوكب الأرض حيث تخضع المناطق القطبية بدرجة عالية لتأثير تغير المناخ، ومن الآثار المرصودة والمتوقعة ما تتعرض له الحيوانات مثل فيل البحر والدببة القطبية والفقمة وغيرها من الثدييات البحرية التي تعتمد على جليد البحر للراحة والتغذية والتكاثر، وتبين الدراسات أنه ومن المعتقد أيضاً أن انحسار امتداد جليد البحر يسبب هبوطاً بنسبة 50 في المائة في أعداد طائر البطريق الإمبراطوري بكندا، كما أن احتمال هبوط أعداد وأصناف بعض الحيوانات في السلسلة الغذائية يؤثر مباشرة في الشبكة الغذائية البحرية، وهو ما يؤثر في الممارسات التقليدية للسكان الأصليين، وخصوصاً الصيد البحري والبري².

المطلب الثاني: استراتيجيات ترقية الأمن البيئي

ترقية الأمن تستلزم تظافر جهود جميع الفواعل الأمنية بدأ بالفرد والمجتمع والدولة وصولاً إلى المنظمات والمؤسسات الخاصة والعامة، عبر إشراكهم في وضع الخطط واستراتيجيات ومن ثم رسم الدور الذي تلعبه كل جهة في تنفيذها. ورغم أن شكل ترقية الأمن يختلف حسب طبيعة البلد وتركيبته البشرية إلا أنها تحتاج إلى مقارنة عبر قطاعية intersectorielle كل حسب اختصاصه، وبالنسبة للسياسات البيئية التي ينتهجها الأمن الإنساني بصفة عامة والأمن البيئي بصفة خاصة هناك ثلاث استراتيجيات أساسية هي استراتيجية استباقية تهدف لمنع الحركات المنتجة لأسباب للأمن البيئي، واستراتيجية وقائية تتعامل مع أسباب ودوافع التهديدات، ثم استراتيجية الحماية تعمل على احتواء التدهور البيئي والحد من آثاره. وتعرف الاستراتيجية بأنها مجموعة الغايات والأهداف التي ينشدها المجتمع أو الفرد على المدى الطويل ترسم أساليب الحركة المختلفة في حلقات متعاقبة وفق للمرامي العامة على مستوى الدولة³.

الفرع الأول: الاستراتيجيات الاستباقية: PREEMPTION

لغة يقصد بالفعل استباق ابتدر أي بادر قبل حصول الشيء. واصطلاحاً تلك الجهود القبلية المتمحورة حول آليتي الحماية من القمة إلى القاعدة والتمكين من القاعدة إلى القمة، التي تبادر بها فواعل الأمن الإنساني لأجل اجتناب واستباق نشوء تهديدات بيئية ومخاطر مستديمة لبقاء الفرد وتقوض كرامته وتهدد أمنه البيئي⁴. وهي الأنجع على الإطلاق والقائمة على منع بروز الحركات المنتجة للتهديدات البيئية، وفق حيز زمني يكون على المدى المتوسط

¹. نفس المرجع. ص 4.

². برنامج الأمم المتحدة للبيئة. تقرير بعنوان التنوع البيولوجي وتغير المناخ. 2007. متوفر على www.UNEP.org. ص 11-13.

³. مصطفى كرد الواد. برنامج الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني. مذكرة ماجستير. جامعة فرحات عباس. الجزائر. 2014. ص 204.

⁴. رؤوف منصوري. الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني. مذكرة ماجستير. جامعة سطيف 2. 2014. ص 210.

والبعيد، حيث تعتمد على التخطيط الاستراتيجي المسبق أي قبل حدوث الخطر، ففي ظل وجوه تهديد بيئي معين نلجأ لوضع خطط تكون جاهز لتنفيذ وقت الحاجة.

وابرز مثال في هذا النموذج التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري التي تنتج لنا مخاطر التغير المناخي، وهنا نجد المجتمع الدولي عمل على وضع استراتيجيات تهدف لتخفيض الانبعاثات الغازات الدفينة من خلال اتفاقيات مشتركة أهمها بروتوكول كيوتو الذي انتهى العمل به سنة 2015، استمر العمل فيما بعد على مستوى وطني من خلال اعداد ميزانيات الكربون الوطنية، وفي هذا المجال نجد مثلا المملكة المتحدة وضعت هدف الوصول إلى خفض نسبة الكربون في حدود 50% بحلول سنة 2050 عما كان علي سنة 1990¹.

وهنا تجدر الإشارة بعد الكارثة البيئة التي سببها تضرر مفاعل فوكوشيما باليابان جراء التسونامي الذي ضرب المنطقة سنة 2011، والتي أدت إلى جعل المنطقة غير قابلة للعيش وتم تهجير سكانها. كل هذا أدى بالعديد من الدول النووية ومنها ألمانيا للتفكير الجدي في التخلي عن هذا النوع من الطاقة واستبداله بطاقات سلمية وصديقة للبيئة. كما أن من أهم مبادئ القانون البيئي مبدأ الحيطة precaution الذي مفاده في غياب حقائق علمية مؤكدة عن ظاهرة بيئة معينة، فلا يمنع ذلك من اخذ تدابير احترازية ووقائية لأجل استباق نشوء مخاطر مؤكدة تسبب لنا الضرر البيئي. وهذا ما نسميه التخطيط الاستباقي أي البحث عن ازالة المصادر التي قد تكون مستقبلا مصدر لانتاج الأخطار والتهديدات.

ولورجعنا إلى التشريع الاسلامي نجده يعتمد أساسا على هذه الاستراتيجية من خلال النهي عن الفساد في الأرض بكل اشكاله (الذين يفسدون في الارض ولا يصلحون) الشعراء 152، انطلاقا من أن الجور على البيئة والقسوة عليها والاساءة لها يتنافى مع العدل والاحسان الذين أمر بهما الله ويتنافى ومهمة الاستخلاف، فهذه الارض ليست ملكا له وانما هي أرض الله تعالى وملكه².

وهنا نجد مفهوم التنمية المستدامة يجد تطبيقه في التخطيط الاستراتيجي بصورة واضحة من خلال تخطيط الجيل الحاضر لكيفية الاستدامة البيئة للأجيال المستقبلية، والتفكير في اتاحة الفرص التي تسمح لهم بمستوى بيئي يحقق الرفاه والكرامة الانسانية عبر التحرر من الحاجة للموارد الطبيعية. فمن المفاهيم الاسلامية المهمة تكافل الأجيال بعضها مع بعض، بحيث لا يجوز أن يستأثر جبل بالخير والنعمة على حساب الأجيال القادمة، كما لا يجوز أن يطغى على حقه أو أن يستنفذ رزقه ويجور على موارد عيشه³.

الفرع الثاني: الاستراتيجيات الوقائية: PREVENTION

وهنا الأمن الإنساني يركز على الوقاية المبكرة لأجل التقليل من تحدي غياب الأمن وايجاد حلول على المدى البعيد، بحيث يعالج الأسباب الأولى للأمن البيئي، بدل التدخل في وقت متأخر لضمان أحسن مردودية وتخفيف من

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية. تقرير التنمية الانسانية 2007. ص 103.

² عبد الرزاق مقري. مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية. دار الخلد ونية. الجزائر. 2012. ص 322.

³ نفس المرجع. ص 323.

حدة التهديدات البيئية¹. وتتم عملية الوقاية وفق مرحلتين: المرحلة الأولى بالتصدي للأسباب التدهور البيئي عبر معالجتها ووضع خطط للقضاء عليها، وهنا أبرز مثال نجده هو فلسفة الحماية القانونية للبيئة، بحيث يعتمد المشرع في جانب كبير على الوقاية قبل وقوع الفعل المحظور بدل انتظار حصوله. فالمشرع لأجل حماية الحيوانات المهددة بالانقراض لا يحظر فقط عملية الصيد بل كل السلوكيات التي من شأنها القضاء على هذه الأنواع مثل النقل والحياسة والمتاجرة بها.

أما المرحلة الثانية من الوقاية فهي التقليل من حدة المخاطر البيئية وجعلها تحت السيطرة، لأنه في كل الأحوال لا يمكن القضاء عليها نهائياً بحكم ارتباطها بالتنمية. فنجد سياسة المشرع البيئي مثلاً لا تسعى للقضاء على التلوث بأنواعه كلياً وإنما باحتوائه عبر فرض قيم ومستويات محددة للتلوث على المنشآت الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى فرض عليها جملة من التدابير بضرورة استخدام معدات ووسائل تسهم في التقليل من التلوث تحت طائلة العقوبة.

وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة قسم التقويم البيئي والانداز المبكر، حيث يركز اهتمامه بالمسائل التي تقع في نطاق رصد وتقييم الحالة البيئية للكرة الأرضية وجذب نظر العالم إلى ما يتطلبه العمل من خلال وضع تقارير تحليل البيئة العالمية وتقييم الأنشطة البيئي والإقليمية، ويسمى حالة (المرتقب البيئي العالمي). إضافة إلى التعاون والتنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان تبادل المعلومات وتوثيق الصلة بين الأوساط العلمية وواضعي السياسات². إذن فهذه الخطة تعتمد على احتواء الوضع وقت وقوع الخطر من أجل التقليل والحد لأكبر قدر ممكن من النتائج السلبية التي ستخلفها المشكلة البيئية.

الفرع الثالث: استراتيجيات الحماية: PROTECTION

هي جملة الإجراءات والخطوات والسياسات التي يجب اتباعها منذ وقوع الخطر لغاية احتوائه وزواله، وغالباً هذه المرحلة تتطلب تظافر جهود كل الفاعلين في هذا المجال سواء من الداخل البلد أو من خارجه.

أما بالنسبة للبرامج المنوط بحماية البيئة من منظور الأمن البيئي فنذكر على سبيل المثال منها:

- اللجوء للطاقت المتجددة والصديقة للبيئة والتقليل من استعمال الوقود الأحفوري.
- توسيع وتعزيز الجباية البيئة من أجل استغلال عائدات صناديق البيئة في مشاريع متنوعة تعنى بالبيئة.
- الاستغلال المستديم للموارد الطبيعية من خلال ترشيد الاستهلاك العمل على إعادة تدوير النفايات وتثمينها.
- التركيز على الفرد وتنمية فرصه في الحياة مما سينعكس بالإيجاب على البيئة ويجعله يقلل من الاعتداء عليها.

¹ رؤوف منصور. مرجع سابق. ص 213.

² سهير إبراهيم حاتم الهيتي. مرجع سابق. ص 314.

ومن بين أهم آليات الحماية للأمن البيئي للأفراد نجد الإطار التشريعي والمؤسساتي: بالنسبة للجانب التشريعي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في ترقية الأمن البيئي من خلال وضع قواعد قانونية أمرة تعمل على حماية البيئة وتضبط سلوك الأشخاص لتحد من اعتدائهم المتكرر عليها. ويلاحظ في هذا الجانب على المستوى الداخلي أن الجزائر خاصة بعد صدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة سنة 2003 قد شهدت المنظومة التشريعية البيئة ثراء معتبرا مس تقريبا جميع عناصر البيئة وخصها بالحماية. لكن يبقى الإشكال في التطبيق الميداني الذي تواجه صعوبات جمة تحتاج لبعض الوقت من أجل أن تستقر في فكر الأفراد وممارساتهم. أما على الصعيد العالمي فالمجتمع الدولي أخذ على عاتقه هذا الموضوع ووضعه محمل الجد في الجانب التشريع الدولي خاصة بعد مؤتمر ستوكهولم للبيئة سنة 1972. فهناك العديد من الاتفاقية الدولية التي تناولت مسألة حماية عناصر البيئة المختلفة كل على حدى، ولا يكفي المجال لسرد كل هذه المعاهدات لعل ابرزها ما جاءت به قمة الأرض بريس سنة 1992.

أما فيما يخص الأطر المؤسسية التي تعنى بالبيئة فهي في ازدياد واتساع ملفت للانتباه، وبالتالي فرضت نفسها كفاعل أساسي وشريك رسمي في مجال حماية البيئة. وهذه المؤسسات تتواجد سواء على المستوى الداخلي للدول أو على المستوى الدولي. ومن حيث طبيعتها نجد هناك مؤسسات ذات طابع حكومي رسمي أنشأتها الدول وهي التي تشكل أعضائها مثل الأمم المتحدة، وهناك منظمات غير حكومية تابع لأفراد وجمعيات أهلية. ومن حيث عملها تنقسم إلى وكالات متخصصة في مجال البيئة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهناك منظمات غير متخصصة لكن لها جانب في عملها يهتم بالبيئة مثل البنك الدولي.

وخير مثال نعرضه في مجال الحماية هو العمل على تحقيق الرشادة البيئية التي تعد مفتاح مهم لترقية الأمن البيئي ومن ثم الأمن الإنساني ككل، فأهم عامل يستنزف الثروات الطبيعية هي الاستهلاك المفرط للمنتجات خاصة في الدول المتقدمة، نتيجة سيطرت الشركات الكبرى على اقتصاديات الدول وبالتالي تعمل بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة على رفع مستوى استهلاك وتحقيق أرباح طائلة تكون على حساب الموارد الطبيعية، لذا فترشيد الانتاج والاستهلاك أصبح مطلب ملح جدا في الوقت الراهن لأجل مواجهة شبح الندرة. فالرشادة البيئية تضم 4 عناصر اساسية هي: الغائية بمعنى مفهوم الاستدامة، والفعالية بمعنى كيفية تحقيق أكبر قدر من الاحتياجات بأقل تكلفة، ثم العقلانية في تسيير الموارد الطبيعية، وأخيرا التشاركية فتفرض وجود مجتمع مدني مستقل ومبادر يستطيع تقديم البدائل¹.

يبقى في الأخير الإشارة إلى أن هناك جملة من الشروط التي يجب توفرها في التخطيط الاستراتيجي لأجل بناء أمن بيئي فعال ومنها: أن تكون هذه السياسات الأمنية عبر تخصصية تشرك جميع القطاعات والجهات الفاعلة أمنيا. أيضا ضرورة تحديد الهدف الأسى لكل خطة والاهداف العملية بحيث اقل مدى تتعدى 15 سنة. ثم الزامية

¹ محند برقوق. مرجع سابق.

التعاون على مستوى شبكي بدل المستوى الأفقي مع تحديد بدقة طبيعة التهديدات البيئية حسب كل منطقة. وأخيراً تحديد خطط التنفيذ للاستراتيجيات تضع لنا مراحل وأدوات التنفيذ وتوزيع المهام.

الخاتمة:

من خلال بحثنا هذا يمكن اعتبار الأمن كجوهر في الوجود الإنساني، والذي ما لبث أن تطور استجابة لأنواع مختلفة من التهديدات لم تعد قاصرة على التهديد الأمني التقليدي لأمن الدولة. بل أصبح مفهوماً يتمحور أكثر على حياة الأفراد على غرار الأمن البيئي الذي هو لصيق بمصلحة مختلف الفئات الإنسانية، الأمر الذي أعطاه خاصية الشمولية لأنه يتعلق بكوكب الأرض بأكمله. وبالتالي فإن أي إنسان على وجه الأرض سواء كان ينتهي للعالم المتقدم أو النامي معني بهذا التهديد، الذي تمتد آثاره لتمس جميع جوانب الحياة السياسية، الاقتصادية، الصحية، الغذائية. فضلاً عن تأثيره المباشر على الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني.

والأمن البيئي ليس مجرد شعار أو مفهوم مطاطي لا يمكن يمكن بناءه وقياسه، فمقارنته تعتمد على التخطيط الاستراتيجي وفق مستويات متدرجة قبل نشوء الخطر البيئي وعند احتمال وجوده وبعد وقوعه، تعمل على التصدي له و جعل البيئة أكثر أمان ومصدر لإنتاج الفرص. وعليه فالحاجة ملحة قبل أي وقت مضى لتجنب أخطار بصورة وقائية ومنظمة على عدة مستويات، حيث أنها تعد مدمرة في كثير من الأحيان لما لها من قوة وسرعة انتشار، ونتائج كارثية لا يستطيع الإنسان لوحده على مجابهتها فيما بعد.

ويمكن الخروج بعدد من التوصيات المهمة:

- ضرورة النظر لمفهوم الأمن ولبعض للمفاهيم التقليدية بالتحليل والعمق بما يستجيب للتطورات الفكرة المتداولة على الصعيد العالمي.

- تبقى للدول النامية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في بناء الأمن الإنساني والبيئي لشعوبها، دون انتظار المساعدة ومصادر التمويل الخارجية بالأخص، وأن تحقيق الأمن البيئي والوقاية من عديد المخاطر يتعلق بأمن الفرد بالدرجة الأولى لأنه مصدر الأنشطة المولدة للحركات البيئية السلبية.

- رغم الوفرة في الوسائل والآليات يلزم القائمين عليها إعادة صياغتها بما يحقق كفاءتها وفعاليتها في تحقيق ما هو منوط من أهداف، فواقع الحال يبين حالة التشتت في بذل الجهود ونقص التنسيق بين الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بالبيئة.

- ضرورة نقل الجهود إلى المستوى المحلي للدول بدلا من تلك النقاشات العالمية التي تصطدم دوماً بالتعارض وحالة الصراع السياسي بين الدول، ليكون التطبيق المحلي أحسن وأكثر سهولة وقبول من طرف المجتمعات المحلية.

ومواجهة كل التهديدات البيئية بأشكالها المختلفة يكون بمنطق شامل المحتوى وفاعل كتصور ومنتج للغايات كفلسفة. فهي أساس مؤسسة لعقلية شاملة وفاعلة وناجعة لتخطيط استراتيجي استباقي ووقائي وحمائي وترقوي للأمن البيئي، وليس فقط التعامل الأنّي مع الأخطار بل مع الحركات المنتجة للأسباب التدهور البيئي بكل

عقلانية، عندما تكون واقع حسب مخططات عملية معدة مسبقاً¹. يبقى في الأخير الإشارة إلى أن أغلب المصالح البيئية المشمولة بحماية التشريع الإسلامي هي مصالح ضرورية كحفظ النفس والنسل والعقل، وبتعبير آخر فإن هذه المصالح تستهدف حماية حقوق الإنسان في حياة آمنة، حماية مصالح الاقتصادية وحاجياته المستقبلية².

المراجع

1_ باللغة العربية

الكتب

1. عبد الرزاق مقري. مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية. دار الخلد ونية. الجزائر. 2012.

2. سهير ابراهيم حاتم الهيتي. الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. الطبعة الأولى. منشورات حلبي الحقوقية. لبنان. 2014.

التقارير

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية. تقرير التنمية الإنسانية العربية. 2009.

2. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. تقرير بعنوان التنوع البيولوجي وتغير المناخ. 2007. www.UNEP.org.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية. 2007.

4. مجموعة البنك الدولي. تقرير بعنوان اخفضوا الحرارة مواجهة الواقع المناخي الجديد. التقرير الثالث 2014. www.worldbank.org.

مذكرات الماجستير والدكتوراه

1. أمينة دير. أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خيضر بسكرة. 2014.

2. رؤوف منصوري. الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني. مذكرة ماجستير. جامعة سطيف 2. 2014.

3. مصطفى كرد الواد. برنامج الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني. مذكرة ماجستير. جامعة فرحات عباس. الجزائر. 2014.

مقالات علمية

1. ابراهيم محمد التوم ابراهيم وأحمد حمد ابراهيم الفايق. أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات الأمنية. جامعة الخرطوم. 2013.

hartoumspace.uofk.edu/handle/123456789/21992

¹ محند برقوق. مرجع سابق.

² عبد الرزاق مقري. مرجع سابق. ص 380.

2. عبيرات مقدم. بلخضر عبد القادر. الطاقة التلوث والمشاكل البيئية العالمية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس سطيف. العدد 7. 2007.

3. محمد أحمد علي العدوي. الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان. مركز الإعلام الأمني جامعة أسيوط مصر. www.policemc.gov.bh

4. محمد نعمان نوفل. اقتصاديات تغير المناخ. المعهد العربي للتخطيط. الكويت. 2007.

2- باللغة الأجنبية

مقالات علمية

¹. James G. McGann. L'influence grandissante des think tanks américains dans le processus d'élaboration des politiques de sécurité contemporaines. Article de Revue internationale et stratégique. n° 82.2011/2. www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=RIS_082_0119

². Michel Frederick. La sécurité environnementale, éléments de définition. Revu études international. Vol 24 N24.1993. www.erudit.org. www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr09.shtm

³. Michael Renner. Introduction to the Concepts of Environmental Security and Environmental Conflict. Institute for Environmental Security. Art. 2006. www.envirosecurity.org/ges/.../IESPP_I-C_Introduction.pdf

4. Norman Myers. What is Environmental Security?. Institute for Environmental Security. 2004. www.envirosecurity.org

5. Rita Floyd. The **environmental** security debate and its significance for climate change. 2008. wrap.warwick.ac.uk/.../WRAP_Floyd_Floyd_The_Environmental